دراسة تحليلية لتجربة حكومة بن بريك للإصلاح الاقتصادي في المناطق المحررة في اليمن

ما جوانب الإصلاحات التي ركزت عليها حكومة بن بريك لمعالجة الأزمة الاقتصادية ؟

ما أبرز التحديات التي واجهتها الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية حسب الدراسة ؟

ما الإنجازات التي حققتها إصلاحات حكومة بن بريك ؟

الإصلاحات محاولة اضطرارية لإنقاذ الاقتصاد .. لماذا لم تكن قادرة على تحقيق تحول اقتصادي مستدام ؟

الأمناء / الأحقاف نت

تتناول الدراسة تجربة حكومة الدكتور سالم بن بريك في تنفيذ إصلاحات اقتصادية بالمناطق المحررة، خاصة عدن وحضرموت، عقب أزمة مالية خانقة بعد حرب 2015. ركزت الإصلاحات على ضبط المالية العامة عبر تحسين التحصيل الجمركي والضريبي، ترشيد الإنفاق، تنظيم سوق الصرافة، واعتماد مزادات العملة.

كما شملت تحسينًا محدودًا في الخدمات ومحاولات لتحفيز القطاع الخاص. ورغم تحقيق بعض النتائج مثل استقرار نسبي للعملة وزيادة الإيرادات، ظلت الإصلاحات محدودة بسبب الانقسام السياسي وضعف المؤسسات والاعتماد على المنح الخارجية.

مقدمة :

شهدت اليمن منذ 2015 انهيارًا اقتصاديًا عميقًا بفعل الحرب والانقسام السياسي. تولي الدكتور سالم بن بريك رئاسة الوزراء جاء في لحظة فارقة، إذ ورث اقتصادًا مترنحًا بعملة منهارة وعجز مالي واسع وفساد متفشي. شكلت الاحتجاجات الشعبية في عدن وحضرموت عامل ضغط قوي دفع الحكومة لاتخاذ خطوات إصلاحية عاجلة، رغم صعوبة البيئة السياسية والأمنية.

الإطار العام للإصلاح الاقتصادي :

قبل الحرب، اتسم الاقتصاد اليمني بالاعتماد الريعي على النفط والغاز مع إهمال الزراعة والصناعة. بعد 2015، شهد انهيارًا شاملا: توقف التصدير، انقسام البنك المركزي، وانهيار العملة. ارتفعت معدلات الفقر لأكثر من 70% والبطالة لمستويات قياسية. في هذا السياق، أصبح الإصلاح ضرورة وجودية لا خيارًا، خاصة مع تصاعد الاحتجاجات الشعبية والضغوط الدولية.

الإجراءات الاقتصادية :

أطلقت حكومة بن بريك إصلاحات شملت:

مالية: تفعيل الجمارك والضرائب، ضبط النفقات، وتحديث المحاسبة.

نقدية: تنظيم الصرافة، إغلاق محلات مخالفة، تفعيل مزادات العملة، وتشديد الرقابة على التحويلات.

خدمية: تحسين محدود للكهرباء والمياه عبر منح وقود وتدخلات إسعافية.

استثمارية: تشجيع القطاع الخاص، تبسيط التراخيص، وحوافز ضريبية للمشاريع الإنتاجية.

النتائج والإنجازات :

أثمرت الإصلاحات عن استقرار نسبي للعملة، وزيادة الإيرادات الجمركية والضريبية، وتحسن محدود في الخدمات الأساسية. كما ساعدت على تهدئة الاحتجاجات الشعبية بشكل مؤقت وإعادة تنشيط بعض المؤسسات مثل البنك المركزي ومصافي عدن. لكن هذه الإنجازات بقيت جزئية وهشة لارتباطها بالمنح الخارجية والوضع الأمني.

التحديات :

واجهت الحكومة تحديات معقدة أبرزها: الانقسام السياسي والنقدي، ضعف المؤسسات الإدارية، تفشي الفساد، والاعتماد المفرط على النفط. كما حدّت الضغوط الشعبية والظروف الأمنية من استدامة الإصلاحات.

الخلاصة :

إصلاحات حكومة الدكتور بن بريك مثلت محاولة اضطرارية لإنقاذ الاقتصاد، عكست تداخل العوامل السياسية والاجتماعية مع الاقتصادية. ورغم أنها أعادت الاعتبار لفكرة الإصلاح كضرورة وطنية، إلا أنها لم تصل إلى إصلاحات بنيوية شاملة قادرة على تحقيق تحول اقتصادي مستدام

الصرافين يعلنون الإضراب في عدن وسط مطالبات بإجراءات صارمة ضد المتلاعبين

الداعري : فوضى الصرف تهدد بانهيار الجهود المبذولة لتثبيت قيمة الريال اليمني

الأمناء / نيوزيمن:

أعلنت جمعية صرافي عدن، أول أمس الثلاثاء، دخولها في إضراب شامل عن العمل، في خطوة وصفتها بأنها «احتجاجية وتصعيدية» ضد ما اعتبرته اختلالات وتجاوزات غير مسبوقة في سوق الصرف، بالتزامن مع احتجاجات شعبية غاضبة اندلعت أمام محلات الصرافة رفضًا لتذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني.

المشهد الذي بدا في يومه الأول كأزمة مصرفية محدودة، سرعان ما تحول إلى قضية رأي عام، بعدما تضرر المئات من المواطنين وخسروا مبالغ ضخمة نتيجة المضاربات المفاجئة، وهو ما أثار تساؤلات حول طبيعة ما يحدث، ودور البنك المركزي والجهات الرسمية في ضبط السوق ومنع استغلاله من قبل المضاربين.

في بيانها الرسمي، أكدت جمعية صرافي عدن التزامها الكامل بقرارات البنك المركزي اليمني وحرصها على دعم خطوات الإصلاح الاقتصادي واستقرار العملة الوطنية، لكنها في المقابل حمّلت بعض الجهات مسؤولية الحملات الإعلامية «المضللة» التي تستهدف القطاع المصرفي دون الاستناد إلى معلومات دقيقة أو مصادر موثوقة.

وأوضحت الجمعية أن الإضراب لم يكن خيارًا سهلاً، بل جاء بعد تراكمات من التجاوزات والفوضى التي تهدد سمعة القطاع واستقراره، مشيرة إلى أنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام ممارسات تمس مصالح العاملين في المجال المصرفي وتفتح الباب واسعًا أمام الشائعات.

ودعت الجمعية إلى تحقيق شفاف يكشف ملابسات التعاملات الأخيرة التي أثارت جدلاً واسعًا وألحقت أضرارًا مباشرة بالمواطنين.

الأزمة لم تبق محصورة بين الصرافين والبنك المركزي، إذ خرج مئات المواطنين في احتجاجات غاضبة أمام مراكز بملايين الريالات، وحالة غضب شعبي ضد شركات الصرافة دفعت قوات عسكرية للتدخل وفض تجمعات أمام بوابة تلك الشركات في عدن ولحج وأبين وحضرموت.

أحد العملاء، وهو متضرر من الأزمة، قال: «مع تراجع صرف الريال السعودي إلى أقل من 300 ريال، قمت بصرافة مليون ريال سعودي من مدخراتي، لكن بمجرد بدء التداول في اليوم التالي، ارتفع السعر مجددًا إلى 424 ريالاً، وخسرت مبالغ ضخمة بين ليلة وضحاها».

من جانبه، نفى البنك المركزي اليمني إصداره أي تعليمات بخفض أسعار الصرف، واعتبر ما جرى «ممارسات غير قانونية» قامت بها شركات صرافة بهدف الاستحواذ على مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية.

مجلس إدارة البنك المركزي أصدر جملة قرارات أبرزها: الإبقاء على السعر الرسمي للريال اليمني عند 425 للشراء و428 للبيع مقابل الريال السعودي، واعتبار جميع المبالغ التي اشترتها البنوك وشركات الصرافة خلال اليومين الماضيين ملكاً للبنك المركزي وللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات. كما توعد باتخاذ إجراءات صارمة ضد المنشآت المالية المنخرطة في المضاربات.

المحلل الاقتصادي ماجد الداعري حذر بدوره من أن «فوضى الصرف» تهدد بانهيار الجهود المبذولة لتثبيت قيمة الريال.

وأكد الداعري أن ما يحدث هو نتيجة «مضاربات عكسية» لا علاقة لها بالإصلاحات الحكومية أو تدخلات البنك المركزي، بل تعكس فقدان الطرفين السيطرة على السوق. ودعا إلى انعقاد دائم للجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات، وإصدار بيانات توضيحية دورية لطمأنة السوق ومنع الانزلاق نحو مزيد من الفوضى، محذرًا من أن استمرار العبث سيؤدي إلى خسائر أكبر للمغتربين والمواطنين مقابل مكاسب غير مشروعة للمضاربين.

الأزمة الحالية تكشف عن صراع مفتوح بين مساعي الحكومة والبنك المركزي لضبط السوق وتثبيت العملة، وبين المضاربين والجهات المستفيدة من حالة الفوضى. وفي ظل استمرار الإضراب الذي أعلنته جمعية الصرافين، واحتقان الشارع الغاضب، فإن مستقبل استقرار العملة والاقتصاد بات مرهونًا بمدى جدية الإجراءات الرسمية وقدرتها على استعادة الثقة المفقودة.

الأزمة الحالية تكشف حجم الصراع بين مساعي الحكومة والبنك المركزي لتثبيت العملة وبين المضاربين ودعاة الفوضى

جمعية صرافي عدن تحمل بعض الجهات مسؤولية حملات الإعلام «المضللة» التي تستهدف القطاع المصرفي

صرافو عدن : ندعو لتحقيق شفاف يكشف ملابسات التعاملات الأخيرة التي ألحقت أضرارا مباشرة بالمواطنين

عميل : قمت بصرافة مليون ريال سعودي من مدخراتي بسعر أقل من ٣٠٠ ريال ، وخسرت مبالغ ضخمة بين